تايوان : أكثر من ٦٠٪ يريدون السلام مع الصين

■ تايبيه/د ب أ

أظهر استطلاع للرأي في تايوان أمس أن (٦٣٪) من التايوانيين يريدون أن تُوقع بلادهم معاهدة سلام مع الصين مدتها (٥٠) عاماً ويرغب (٥٨٪) أن تحتفظ تايوان بوضعها الحالي.

وكشف الاستطلاع الذي أجرته مجلة (بيزنس) الأسبوعية عبر الهاتف وشمل (١٨١١) شخصاً، أن (٦٣٪) يؤيدون أن توقع تايوان والصين معاهدة سلام لمدة (٥٠) عاماً تتعهد تايوان بموجبها بعدم إعلان استقلالها.

وأظهر الاستطلاع أن (٣٨٪) يرون أنه إذا عدلت تايوان دستورها عام ٢٠٠٦م فلن تنشب حرب بينها وبين الصين، في حين يرى (٥٨٪) أن الصين ستهاجم تايوان إذا ما أعلنت تايبيه استقلالها.

وفي حال اندلاع حرب بين الجانبين فإن (٥١٪) من التايوانيين يعتقدون أن الولايات المتحدة ستهب لمساعدة تايبيه، مقابل (٢٣٪) يرون أن واشنطن لن تتدخل في الحرب.

ويعتقد (٥٩٪) أن تايوان لن تنتصر في مثل هذه الحرب في حال عدم تدخل الولايات المتحدة، في حين يرى (٢٦٪) أن تايوان يمكنها ذلك.

وتتهم الصين الرئيس التايواني تشين شوي بيان بالسعي إلى الاستقلال، وهددت باستعادة تايوان بالقوة في حالة إعلان تايبيه الاستقلال أو تأجيلها إعادة الوحدة مع بكين لأجل غير مسمى.

من جهة أخرى سمحت الشرطة أمس بعرض اللقطات التلفزيونية الخاصة بالمشتبه به في قتل الرئيس تشين شوي بيان، بالرغم من أن المعارضة ما زالت تؤمن بأن إطلاق النار الذي حدث عشية يوم الانتخابات كان مدبراً من قبل تشين حتى يتمكن من الفوز بولاية جديدة.

وعرض وانج وين تشانج، نائب مدير مكتب التحقيقات الجنائية، في مؤتمر صحفي لقطات تلفزيونية لرجل يوجه يده ناحية السيارة المكشوفة التي كان تشين ونائبته يستقلانها، ولكن تصوير الفيديو غير واضح، فلا يتمكن المرء من معرفة ما إذا كان الرجل يحمل بندقية أم لا.

وقال وانج : إن هذا الرجل في الأربعينيات من عمره، وأن له رأس صلعاء وكان في مرمى إطلاق النار، ونحن نأمل أن يقدم نفسه، وندعو الناس ليمدونا بمعلومات عنه.

وعرض مكتب التحقيق الجنائي مكافأة قدرها (٥٣) مليون دولار تايواني – (١,٥) مليون دولار أمريكي – لأي شخص يدلي بمعلومات عن هذا الشخص.

ووقع الهجوم في ١٩ مارس الماضي عندما كان تشين «ولو» يقومان بحملة انتخابية في مقاطعة تاينان جنوبي تايوان.

وذكرت السلطات أن قناصاً أو اثنين أطلقا عيارين ناريين على السيارة المكشوفة التي كان تشين «ولو» يقفان فيها، فمسّ عيار ناري بطن تشين وأصاب آخر ركبة «لو».

وقال تشين : إنها كانت محاولة اغتيال .. لكن المعارضة اتهمت تشين بتدبير الحادث أو افتعال إصابات ناتجة عن أعيرة نارية لينال عطف الناس وبالتالي تصويتهم.

وفاز تشين بفترة ولاية في ٢٠ مارس الماضي بهامش نسبته (٢٠,٠٠٠) أو (٢٩٠,٠٠٠) صوت.

وأقام ليان تشان، زعيم حزب المعارضة ومنافس تشين، دعوى قضائية لإبطال نتيجة الانتخابات وإجراء انتخابات جديدة.

وأمرت المحكمة التايوانية بفرز جديد للأصوات، ولكن هذا الإجراء القانوني ربما يمتد إلى ستة أشهر.

أوصت بإدخال تعديلات كبيرة على جهاز الاستخبارات (سي آي ايه):

لجنة ١١ سبتمبر توجه إتهامات "مبطنة" لإدارتي كلينتون وبوش بالتقصير

■ واشنطن/ ا ف ب

أعلنت اللجنة الوطنية الأمريكية للتحقيق في اعتداءات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م أمس الخميس أن الحكومة عانت من إخفاقات في التصور والسياسة والقدرات والإدارة، وأوصت بإجراء تغييرات واسعة في أجهزة الاستخبارات، وقد تسلم الرئيس الأمريكي جورج بوش نسخة من التقرير.

وفي تقريرها المكون من ٥٦٧ صفحة، دعت اللجنة المؤلفة من عشرة أعضاء من الحزبين الجمهوري والديمقراطي بعد عامين من التحقيقات إلى تأسيس مركز قومي لمكافحة الإرهاب لتوحيد التخطيط الاستخباراتي والعملياتي تحت إشراف مدير قومي للاستخبارات.

ووجهت اللجنة إدانة واسعة للاستخبارات الأمريكية والدفاعات الجوية في الاعتداءات التي استهدفت مركز التجارة العالمي ومبنى البنتاجون وخلفت حوالي ثلاثة آلاف قتيل.

وجاء في ملخص التقرير: ما نستطيع قوله بثقة هو أنه لم تنجح أي من الإجراءات التي تبنتها الحكومة الأمريكية منذ عام ١٩٩٨م وحتى عام ٢٠٠١م في إعاقة أو حتى تأخير تطور مؤامرة تنظيم القاعدة.

وأضاف: في كافة قطاعات الحكومة، كانت هناك إخفاقات في التصور والسياسة والقدرات والإدارة.

وقالت اللجنة التي قابلت الآلاف من شهود العيان وتفحصت أكواماً من الوثائق: لا نعتقد أن الزعماء أدركوا خطورة التهديد قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، إلا أن اللجنة لم تخص بالذكر إدارة بوش أو الرئيس السابق بيل كلينتون.

وأفاد التقرير أن الخطر "الإرهابي" من أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة لم يكن قضية رئيسية في نقاش السياسة بين العامة أو الإعلام أو الكونجرس، بل إن هذه المسألة لم تظهر خلال الحملة الانتخابية للرئاسة عام ٢٠٠٠م.

وتابعت اللجنة: رغم أن المجموعة المكونة من ١٩ شخصاً نفذت الاعتداءات الإرهابية التي استخدمت فيها طائرات مختطفة لتدمير مركز التجارة العالمي وإحداث أضرار في مبنى البنتاجون، كانت مصممة وقادرة على تنفيذ خطتها، إلا أنها كانت في الوقت ذاته هشة.

وقالت اللجنة: إن العدو ارتكب أخطاء، ولم تستطع الحكومة الأمريكية الاستفادة منها.

وأضافت: لا يستطيع أي رئيس أن يعد بأن اعتداءات كارثية مثل ١١ سبتمبر لن تحدث مرة أخرى، لكن الشعب الأمريكي له الحق في أن يتوقع أن يكون لدى المسئولين أهدافاً واقعية وإرشادات واضحة وتنظيم فعال.

وأكدت اللجنة أن من المستحيل تحديد ما إذا كان يمكن لخطوة واحدة أو سلسلة من الخطوات أن تفشل خطة تنفيذ اعتداءات ١١ سبتمبر، إلا أنها هاجمت كافة المؤسسات الأمريكية.

وذكرت اللجنة أن وكالة الاستخبارات الأمريكية /سي آي ايه/ لم يكن لديها سوى قدرات بسيطة على شن عمليات شبه عسكرية وأنها بحاجة إلى تحسين شبكتها من الجواسيس البشر، بعد اعتمادها على وسائل التجسس الآلية.

وأضافت: إن وزارة الدفاع لم تكن في أي مرحلة من المراحل قبل ١١ سبتمبر ضالعة بشكل تام في مكافحة تنظيم القاعدة.

كما انتقدت اللجنة القيادة الأمريكية الشمالية للدفاع الجوي والفضائي، وقالت: إن سيناريوهات التخطيط لديها حول إمكانية خطف الطائرات واستخدامها كصواريخ لم تأخذ في الحسبان سوى الطائرات القادمة من الخارج، كما انتقدت ضعف قدرات إدارة الطيران الفدرالية.

وأفاد تقرير اللجنة أن نقطة الضعف الأكثر خطورة في قدرات الوكالة كانت الساحة الداخلية، فلم يكن لدى مكتب التحقيقات الفدرالي القدرة على الربط بين ما يعرفه العملاء الميدانيون وبين الأولويات القومية.

وارتأت اللجنة أن الإرهاب لم يكن مصدر قلق كبير حيال الأمن القومي بالنسبة لكلينتون أو بوش قبل ١١ سبتمبر.

وأضافت: إن تحديات السياسة لها علاقة بهذا الإخفاق في التصور، وكان المسئولون في إدارتي كلينتون وبوش يعتبرون أن غزواً أمريكياً كاملاً لأفغانستان هو أمر غير ممكن من الناحية العملية قبل ١١ سبتمبر.

كما انتقدت اللجنة كذلك الكونجرس، وقالت إنه فشل في توفير الإرشادات الكافية للمسئولين التنفيذيين بشأن الإرهاب، كما أنه لم يقم بالإشراف الكافي لكي يحدد المشاكل المتعلقة بالأمن القومي ويعالجها.

وأوضح التقرير أن اعتداءات ١١ سبتمبر جاءت كصدمة لكن لم يكن من المفترض أن تأتي كمفاجأة، وأضاف: إن الإرهابيين لم يخفوا خططهم بقتل الأمريكيين.

ويبدو أن نتائج اللجنة ضيقت بطريقة هدفها تجنب إثارة جدل سياسي واسع قبيل الانتخابات الرئاسية التي ستجرى في الثاني من نوفمبر المقبل.

وتقدمت اللجنة بعدة توصيات منها إنشاء مركز قومي لمكافحة الإرهاب لتوحيد التخطيط الاستخباراتي والعملياتي ضد الإرهابيين في الداخل والخارج، وإنشاء نظام لتبادل المعلومات يقوم على نظام الشبكة بتعدى الحدود الحكومية التقليدية، إضافة إلى تعزيز إشراف الكونجرس، وتعزيز دفاعات مكتب التحقيقات الفيدرالي ووزارة الأمن القومي .

ترسانة إسرائيل النووية .. الأهداف والمخاطر

تقرير / عبدالملك السلال

■ من المعروف أن هدف إسرائيل لامتلاك أسلحة نووية وكيماوية وبيولوجية ينسجم مع دورها الوظيفي كمشروع استيطاني يسخر أساسا لتهويد فلسطين وتغييب شعبها عبر الإرهاب المسلح ، ومن ثم تطويع دول المنطقة لإملاءاته الصهيونية الاستعمارية في شقه اليهودي أو الامبريالي ، وامتلاك هذا الكيان لهكذا أسلحة يهدد بلا شك أمن واستقرار المنطقة العربية مما يتطلب معه إخلاء منطقة الشرق الأوسط التي تحتل موقعاً جغرافياً هاماً من كافة الأسلحة المحظورة للدمار الشامل ، والنووية منها بصفة خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بسبب التحليلات السائدة بشأنها كأكثر مناطق العالم توتراً وبالمقابل فان في ديمونة معاهدة حظر الأسلحة النووية TNP الرادع الوحيد حتى اليوم من الرعب المستفحل في العالم.

سلاح فتاك وسياسة مزدوجة

ولعل الأخطر من امتلاك إسرائيل للقنبلة الذرية مساعيها الراهنة لإنتاج « قنبلة أثيبية» تميز بين البشر ، ومفعولها البيولوجي التدميري يفوق عشرات المرات مثيلتها من القنبلة الذرية التي تقتل جميع أشكال الحياة على المعمورة .. في حين تعتمد الأخرى على الجينات التي يمكنها التمييز بين العربي واليهودي ، أو الإنسان الأسمر والأبيض وتشل حركة الإنسان.

وإزاء الخطر الصهيوني الماثل تنسل الرغبات الأمريكية على خلفية هواجسها من أحداث ١١ سبتمبر في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل التقليدية وغير التقليدية بالعالم والتي كانت السبب الرئيسي لاحتلال العراق الذي ثبت لاحقاً خلو ساحته من أية أسلحة محظورة ، مما أدخل الإدارة الأمريكية في مأزق حرج ، قد يؤثر سلباً على استحقاقات الانتخابات الرئاسية المقبلة.

ولعل ما ينتقص من مصداقية إدارة بوش في هذا الاتجاه تعاملها « المزدوج» الذي يتغافل بالتالي عن حقائق ثابتة تتمثل في الرعب النووي الإسرائيلي « أكثر من ٢٠٠ قنبلة نووية» في حين أنها تكثف ضغوطها على دول أخرى بالمنطقة دون التأكد من امتلاكها لأسلحة مماثلة من عدمه !.

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة : كيف يمكن إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل في ظل الوجود النووي الإسرائيلي ؟

أدوار مشبوهة

أدرك قادة المشروع الصهيوني مبكراً حاجتهم إلى إدارة عسكرية تحقق الأهداف المرسومة ضمن استراتيجية موضوعة بدقة ، ومن هنا دأبوا على بناء وتطوير قوة رادعة إضافية من الأسلحة غير التقليدية - أسلحة الدمار الشامل بالرغم من أن إسرائيل لم تكن مهددة وجودياً وهي التي تبرر امتلاكها للسلاح الذري بحجة وجودها في محيط عربي معاد زرعت في خاصرته قسراً ، وانها بهذا السلاح الرادع يمكنها مواجهة تلك التهديدات المزعومة لأنها في الأصل دولة استيطانية مشكوك في أهليتها بالنظر لدورها الوظيفي الذي تتطلع معه لموقع في الاستراتيجية الأمبريالية إزاء المنطقة.

ومهما يكن من امر فان « إسرائيل » لاتزال تحجم عن الإقرار رسمياً بحيازتها أسلحة نووية ، وتصر على موقفها القائل بأنها تملك الخيار النووي وتزعم في الوقت نفسه أنها ليست الأولى في المنطقة في إدخال هذه الأسلحة.

ولاتزال تعتمد سياسة ردع نووي مغلفة بالغموض لأن في ذلك فوائد استراتيجية وسياسية أكبر من الردع النووي المعلن سواء إقليمياً أم دولياً وترفض رفضاً مطلقاً التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، أو التفتيش الدولي لمنشآتها النووية .. لكنها تدعي القبول بمبدأ إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية بعد حلول « السلام الشامل» !

أنشطة نووية في البحرين الأحمر والمتوسط

إن احتكار إسرائيل للسلاح النووي والدعم الأمريكي للتفوق « الإسرائيلي » جعل دول حوض البحر الأبيض المتوسط في أوروبا وافريقيا والشرق الأوسط تحت المجتمع الدولي للضغط على الكيان العنصري لجعل هذه المنطقة خالية نهائياً من السلاح النووي وسباق التسلح العسكري لصلحة مشاريع اقتصادية وإنمائية سلمية وذلك لأن إسرائيل لم تتوقع حتى اليوم على معاهدة حظر نشر واستخدام الأسلحة النووية ، الأمر الذي لا يزال يشكل خطراً كبيراً على المنطقة والعالم ، بعكس ما تفعله واشنطن تجاه دول أخرى .

لقد كان مفاعل « ديمونة» في صحراء النقب حجر الأساس في النشاط النووي الإسرائيلي ، واستخدم منذ إنشائه لتخصيب اليورانيوم الذي يعد المادة الأساسية لإنتاج الأسلحة النووية ، ولكن هذا المفاعل أضحى اليوم يشكل خطراً كبيراً على المنطقة العربية بأسرها ، حيث تشير التقارير إلى أن البنية المعدنية التي تغلف مفاعل « ديمونة » تآكلت بسبب مستوى الإشعاعات العالية.

الخبير النووي الأمريكي « هارولد هاو» لم يستبعد حدوث انهيار في المفاعل في أية لحظة مستنداً في ذلك إلى تقارير أعدها بعد حصوله على وثائق من داخل المفاعل .. إضافة لصور التقطتها طائرة تجسس روسية في العام ١٩٨٥ تعطي دلالات على حدوث تسرب إشعاعات كبيرة ، وقارن بين غياب المساحات الخضراء التي تلاشت من المنطقة المحيطة بالمفاعل ، وبين ظاهرة مماثلة في منطقة محطة « هان فورد» النووية القريبة من واشنطن حيث غابت المساحات الخضراء ، وسارعت واشنطن عقب ذلك إلى إغلاق المفاعل وانفقت مليارات الدولارات من أجل إزالة التلوث الذي أصاب المنطقة المحيطة النووية.

وقبل هارولد حاول الخبير النووي الإسرائيلي « مردخاي فعنونوا» - قبل أن تختطفه وحدة خاصة من الموساد من روما - أن يحذر من خطر السلاح النووي الإسرائيلي عندما كشف لصحيفة صنداي تايمز البريطانية عن معلومات سرية للبرنامج الذري الإسرائيلي ، اتيح له الاطلاع عليها خلال عمله كتقني في مفاعل ديمونة حيث أكد أن الكيان العبري يمتلك مئتي رأس نووي صنعت في ديمونة من البلوتونيوم ، وما يؤكد معلومات فعنونوا شدة العقوبة التي حكم بسجنة عام ١٩٨٦ لمدة ١٨ سنة وظل رهين السجن الانفرادي حتى سنة ١٩٨٨ ومع ذلك لم تكتف إسرائيل بتلويث النقب والأراضي المحيطة .. بل وسعت نشاطات غواصاتها النووية .

وبعد أن تكفل البنتاجون بدراسة التحذير الإسرائيلي توصل في تقرير له أن الأخيرة تلجأ إلى المياه الدولية في المتوسط لممارسة أنشطة يعتقد أنها تتصل بأنشطة نووية متطورة ، وأن غواصات إسرائيلية مجهزة بصواريخ يتم التدرب عليها .

وأشار التقرير إلى أن أسرائيل وسعت نشاطاتها النووية في البحر الأحمر حيث حظيت بموافقة كل من أثيوبيا وارتيريا مقابل الحصول على السلاح الإسرائيلي ، حيث أنشأت مراصد ومحطات مراقبة لكي تتجسس على الدول المحيطة .. فيما اليوم تجوب غواصاتها البحر الأحمر .

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل أن تقارير مؤكدة أوضحت قيام إسرائيل بتفجير نووي في مياه خليج العقبة عام ١٩٨٨ تلاه في العام نفسه إجراء تجربتين نوويتين في البحر الأحمر أدى فشل إحداها إلى خسائر بيئية هائلة في دول إفريقية ، مما أضطر رئيس الوزراء الإسرائيلي لإرسال مبعوثين عنه إلى هذه الدول لعرض تعويضات عليها من قبيل تطوير اسلحتها وتزويدها باسلحة متطورة.

رابع دولة نووياً

تختلف المصادر في تقدير مخزون إسرائيل من الرؤوس النووية لتتراوح بين ٢٠٠ إلى ٤٠٠ رأس نووي طبقا لتقديرات كميات اليورانيوم المخصب والبلوتونيوم التي حصلت عليه إسرائيل، وذلك بعد أن استولت على ٢٠٠ طن من اليورانيوم من الباخرة الأمريكية في حادث السفينة الشهيرة " ليبرتي " عام ١٩٦٨م، وأوضحت أن الاستخبارات المركزية الأمريكية على قناعة تامة بأن إسرائيل سرقت تلك الشحنة، حتى أعلن معهد استوكهولم العلمي حصول الكيان الاسرائيلي على (٧٥) رطلا من البلوتونيوم الذي يكفي لإنتاج عشر قنابل ذرية.

ونقلت صحيفة " ديبعوت أحرونوت " عن تقرير نشره مركز منع ترويج الأسلحة النووية التابع لسلاح الجو الأمريكي حول تاريخ تطور القوة النووية الاسرائيلية، وكشف التقرير عن أن هذه القدرة تعد أحد الأسباب التي تعزز استمرار الدعم العسكري الأمريكي للكيان الصهيوني الذي أمتلك عام ١٩٦٧م ١٥ رأسا نوويا ما لبث أن ارتفع عددها إلى أكثر من ٢٠٠ رأس عام ١٩٨٠م بشكل ملحوظ.

وبيّن التقرير الذي صاغه الكولونيل " ورنفاد " بالجيش الأمريكي حيازة الكيان العنصري أكثر من ٤٠٠ قنبلة ذرية وهيدروجينية.

وتفوق القنبلة الهيدروجينية قوة مثيلتها الذرية بنحو ١٠٠ إلى ١٠٠٠ مرة وينتج عن انفجارها حرارة عالية جداً وموجه ارتداد تمتد على قطر واسع جداً، لكنها رغم ذلك تنتج كمية أقل من التلوث الصناعي.

وبحسب التقرير يحتل الكيان الصهيوني المرتبة الرابعة بين الدول النووية في العالم الولايات المتحدة (١٠,٥٠٠) رأس نووي ، روسيا (١٠,٠٠٠) رأس نووي ، فرنسا (٤٠٠ رأس نووي ، الكيان الصهيوني أكثر من ٤٠٠ رأس نووي ، الصين ٤١٠ رؤوس نووية ، بريطانيا ١٨٥ رأسا نووياً ، الهند ٦٠ رأسا نوويا وباكستان في المرتبة الاخيرة ١٠ - ١٥ رأسا نوويا.

حقائق الرعب النووي الصهيوني الذي يحوز ترسانة كبيرة من الأسلحة الذرية والبيولوجية والكيماوية مشكلة في مجموعها أسلحة دمار شامل تكفي لابادة البشرية جمعاء من على سطح البسيطة ، وليس أفناء العالم العربي انما بشكل خطرا على المنطقة والعالم في بقعة ملتهبة من الصراع . . كما أن تفوقه على العرب تكنولوجيا وعسكريا ، وتفرده باختلال ميزان القوى " القوة العسكرية الأولى في المنطقة " يصب لصالحه، الأمر الذي يغريه أكثر في احتلال بقية الاراضي الفلسطينية والعربية، وتصلب مواقفه تجاه أية تسويات متوقعة في المستقبل القريب ! وفي التحليل الأخير يرى مجموعة من خبراء القانون الدولي بأن حجة الكيان الصهيوني في امتلاك السلاح النووي ستسقط بمجرد إقرار السلام العادل والشامل . فيما يربط البعض تحقيق السلام في المنطقة بامتلاك دولة أخرى لسلاح نووي من قبيل إحداث توازن ورادع بالمثل.

وإلا لماذا يضطر الكيان الاسرائيلي إلى التخلي عن برنامجه النووي طالما لم يجبر على ذلك؟ والسؤال الأكثر إلحاحا ماذا تبقى من دور للدول الدائمة في مجلس الأمن ؟

وماذا تفعل الولايات المتحدة التي تشن حربا لا هوادة فيها ضد أسلحة الدمار الشامل سخرت فيها أقمارها الصناعية ضد كثير من الدول حين تتغافل عمداً عن خطورة إسرائيل النووية؟

رغم تأكيد اردوغان بقرب الانضمام:

مخاوف من الانشقاقات العميقة داخل البرلمان الأوروبي حول عضوية تركيا في الاتحاد

■ أنقرة / ق ن ا

قال رجب طيب اردوغان رئيس الوزراء التركي أن مسالة عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي اقتربت من النهاية في اشارة إلى تقرير التقدم الذي سيعلن في ٦ أكتوبر والى قمة الاتحاد التي ستنعقد بتاريخ ١٧ ديسمبر المقبلين.

جاء ذلك في تصريحات صحفية أدلى بها اردوغان في انقرة أمس عقب اختتام زيارته الرسمية إلى فرنسا استغرقت ثلاثة أيام أجرى فيها مباحثات مكثفة مع المسئولين الفرنسيين تركزت حول القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك ولا سيما عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي فضلا عن التوقيع على العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية بين البلدين.

وأشاد رئيس وزراء تركيا بنتائج مباحثاته في باريس وقال إنه بحث مع المسئولين الفرنسيين المعايير السياسية للاتحاد الأوروبي إلى جانب مواضيع أخرى بينها القضية القبرصية وقال : هناك تغيير كبير في تفكير المسئولين الأوروبيين حول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي . . حيث أنهم لا يقولون أننا ضد تركيا في هذه المسألة . . كما أنهم لا يعارضون عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي .. ومباحثاتنا كانت مثمرة مع المسئولين الفرنسيين لكن يجب علينا عدم التوقف في هذه النقطة بل المواصلة مثل هذه المساعي من أجل تحقيق الهدف بالشكل المطلوب.

وعبرت مصادر دبلوماسية تركية عن مخاوفها من الانشقاقات العميقة داخل البرلمان الأوروبي حول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي.

حيث أكدت هذه المصادر بأن هذه الانشقاقات لا تخدم مصالح تركيا في الوقت الذي كثفت فيه انقرة مساعيها للحصول على دعم الدول الأوروبية لتحديد تاريخ بدء المفاوضات الفعلية مع تركيا لمنحها عضوية الاتحاد الأوروبي في قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي المقرر عقدها أواخر العام الجاري.

ونقلت وسائل الاعلام التركية أمس الاختلافات الحادة في وجهات النظر التي تجلت بوضوح خلال الاجتماع الذي عقدته الهيئة العامة للبرلمان الأوروبي في ستراسبورغ يوم الأربعاء بين المجموعات السياسية داخل البرلمان بصدد القرار الذي سيصدر عن قمة رؤساء وحكومات الاتحاد الأوروبي حول مسالة بدء مباحثات العضوية مع تركيا.

وهذه الجلسة هي الأولى التي يعقدها البرلمان منذ انتخابه في الشهر الماضي وتناولت نتائج رئاسة ايرلندا للبرلمان وبرنامج عمل هولندا التي تتولى الرئاسة الدورية له.

فقي الوقت الذي يعارض فيه قسم كبير من المسيحيين الديمقراطيين واليمينيين المتطرفين عضوية تركيا يدعو الديمقراطيون الاشتراكيون وحزب الخضر لتنفيذ الوعود التي قطعت لانقرة في حال تنفيذها لمعايير كوبنهاغن السياسية.

ويتمتع المسيحيون الديمقراطيون بأكبر عدد من المقاعد في البرلمان حيث يصل عدد مقاعدهم إلى ٢٦٨ من أصل ٧٣٢ مقعداً.

ويقترح الكثير منهم إعطاء تركيا وضع شراكة خاصة عوضا عن العضوية.

وأكثر المعارضين لانضمام تركيا في هذه المجموعة هم النواب الفرنسيون والالمان.

وكما يفعل المسيحيون الديمقراطيون يشن النواب اليمينيون المتطرفون أيضا صراحة حملات مناهضة لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

اعـــــلان